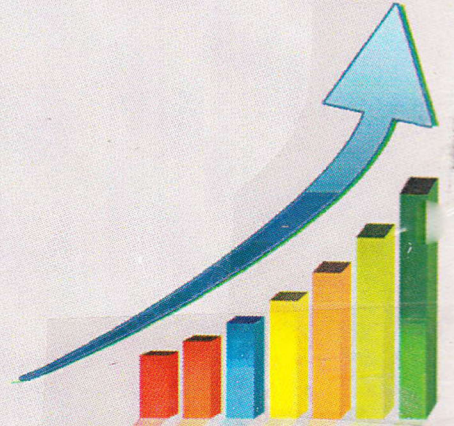


إدارة المال العام

تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد

وإدارة المصروفات العامة



الدكتور
ميثم صاحب عجام

الرقم	الموضوع
5	الإهداء
15	قائمة الجداول
19	قائمة الرسوم البيانية
31	الباب الأول أهمية التخطيط المالي للقطاع العام
33	الفصل الأول. أهمية التخطيط في الأنظمة الاقتصادية المختلفة
33	1- آلية اتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية في الأنظمة المختلفة
37	2- مبادئ (قواعد) التخطيط الاقتصادي
37	1-2- مبدأ الوحدة بين السياسة والاقتصاد
38	2-2- مبدأ الترابط بين الرغبات الخاصة والأحتياجات العامة
40	3- التخطيط المادي (العيني) والتخطيط المالي (النقدي)
52	4- أهمية التخطيط في الاقتصاد ذي المعطيات المتناقضة
59	هوامش المقدمة والفصل الأول
61	الفصل الثاني. المال العام والقطاع العام
61	1- مفهوم المال العام والقطاع العام
63	2-2- مكونات المال العام
63	2-1-1-1- أنفاق العام الجاري
65	2-1-2- أنفاق العام التنموي
66	2-2- الإيراد العام
68	2-3- الموازنة العامة (الميزانية التقديرية، التسييرية، الإدارية).

69	2-4- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
70	2-5- الموازنة الأستيرادية .
71	هوامش الفصل الثاني من الباب الأول
73	الفصل الثالث. السياسات الاقتصادية العامة.
73	1- تحديد موضوع ومفهوم ووظائف السياسات الاقتصادية العامة.
73	1-1- تحديد موضوع السياسات الاقتصادية.
74	1-2- تحديد مفهوم ووظائف السياسات الاقتصادية.
77	2- السياسات الاقتصادية العامة في الأنظمة الاقتصادية المختلفة.
78	3- الأجهزة والإدارات صاحبة القرار (مسؤولية تنفيذ القرار).
78	3-1- مراحل إتخاذ القرار.
78	3-2- مسؤولية إتخاذ القرار.
81	3-3- مسؤولية إتخاذ القرار في الأنظمة الاقتصادية المختلفة.
84	هوامش الفصل الثالث من الباب الأول
85	الفصل الرابع. الأهداف الأساسية لتخطيط المال العام
86	1- توسيع حصيللة الضرائب وتوفير مصادر التمويل اللازمة.
87	2- توجيه الاقتصاد الوطني ومحاربة الأزمات الاقتصادية.
88	3- إعادة توزيع الدخل.
89	4- إعادة توزيع الثروة.
91	5- التأثير على سلوك المتعاملين في السوق.
92	6- التأثير على هيكل المنشآت الاقتصادية.
93	7- التأثير على حجم الطلب الكلي.
94	8- التأثير على بنية الطلب.
96	هوامش الفصل الرابع من الباب الأول.

97	الباب الثاني
97	تخطيط الأنفاق العام
98	الفصل الأول. تطور الأنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه
98	1- تطور الأنفاق العام وعلاقته بالعوائد النفطية
102	2- تطور الأنفاق العام وعلاقته بتطور الناتج المحلي الإجمالي.
103	2-1- الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
105	2-2- الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
111	3- الأنفاق العام الجاري والأنفاق العام التنموي في ليبيا 1990-70/69.
119	هوامش الفصل الأول من الباب الثاني
120	الفصل الثاني. تخطيط الأنفاق العام الجاري.
120	1- نظام ومراحل إعداد الموازنة العامة (الميزانية الإدارية).
138	2- تطور حجم وتوزيع الأنفاق العام الجاري.
138	2-1- تطور حجم الأنفاق الجاري.
140	2-2- تطور توزيع الأنفاق الجاري.
143	3- تخطيط مكونات الأنفاق العام الجاري.
143	3-1- هيكل الأنفاق العام الجاري الفعلي في ليبيا.
158	3-2- تخطيط الملاك الوظيفي (تخطيط المرتبات والأجور وما في حكمها) (الباب الأول)
167	3-3- تخطيط مستلزمات العمل والإنتاج في الإدارات والمشاريع العامة (المصروفات العمومية في الموازنات العامة) (الباب الثاني).
178	4- توزيع الأنفاق العام الجاري بين الإدارات العامة والتنوعية.
188	هوامش الفصل الثاني من الباب الثاني

190	الفصل الثالث. تخطيط الأنفاق العام التنموي
190	1- نظام إعداد خطط التحول ومراقبة تنفيذها.
196	2- تخطيط الاستثمارات الرأسمالية وتحديد الأولويات.
198	2-1- تحديد الأهداف (تحديد الاحتياجات)
199	2-2- تحديد الحجم الأمثل للاستثمارات.
200	2-2-1- العوامل المحددة لحجم الاستثمارات.
206	2-2-2- الطاقات الإنتاجية المطلوبة والتمويل اللازم.
212	3- معايير قبول المشروع في الخطط القطاعية الشاملة.
213	3-1- دراسات الجدوى الاقتصادية (تقييم المشاريع) .
235	3-2- طرق تقييم المشاريع (التحليل الاقتصادي للمشاريع)
235	3-3- أساليب التحليل المالي.
239	4- أهداف تقييم المشروعات الإستثمارية العامة.
242	5- تطور الأنفاق التنموي في ليبيا.
247	6- توزيع الأنفاق التنموي على القطاعات الاقتصادية والخدمية. .
251	7- المشاكل الاقتصادية وأثرها في زيادة اعتمادات المشاريع التنموية.
251	7-1- ظاهرة التضخم.
260	7-2- ظاهرة ارتفاع تكاليف تنفيذ المشاريع التنموية للقطاع العام.
270	هوامش الفصل الثالث من الباب الثاني
272	الفصل الرابع. إدارة المصروفات العامة (إصلاح آلية الأنفاق العام/سياسات الأنفاق العام)
272	1- سياسة ترشيد وتقليص الأنفاق العام.
289	2- دور الرقابة في الحفاظ على المال العام.
297	3- الإصلاح الإداري والمالي (تقليص الكادر الوظيفي)
301	هوامش الفصل الرابع من الباب الثاني

303	الباب الثالث
	تخطيط الإيراد العام
306	الفصل الأول. مصادر الإيراد العام
306	1- النظام الضريبي المعمول به في ليبيا
306	1-1- الضرائب المباشرة.
307	1-2- الضرائب غير المباشرة.
313	1-3- الرسوم وإيرادات الخدمات
314	1-4- الأتاوة.
320	هوامش الفصل الأول من الباب الثالث
321	الفصل الثاني. تطور حجم وهيكل الإيرادات العامة
322	1- تطور حجم الإيرادات الفعلية.
322	1-1- مخصصات الميزانية من العوائد النفطية.
325	1-2- الإيرادات غير النفطية.
325	1-3- مدى التطابق بين إجمالي الإيرادات الفعلية والإنفاق العام الجاري.
325	1-4- الفجوة بين الإيرادات غير النفطية والإنفاق العام الجاري.
328	2- تطور هيكل الإيرادات العامة.
328	2-1- تطور تبويب وترتيب الإيرادات التقديرية والفعلية.
341	2-2- مقارنة بين الإيرادات التقديرية والإيرادات الفعلية.
343	3- تطور حجم وهيكل الإيرادات التقديرية والفعلية.
343	3-1- تطور حجم الإيرادات التقديرية والفعلية.
347	3-2- تطور هيكل الإيرادات الفعلية.

الرقم	الموضوع
351	3-3- مقارنة بين هيكل الإيرادات العامة التقديرية والفعلية.
358	هوامش الفصل الثاني من الباب الثالث
359	الفصل الثالث. تطور مصادر التمويل المساعدة للإيراد العام
359	1- القرض العام.
361	1-1- أسباب طلب القرض العام.
363	1-2- العلاقة بين العجز المالي وطلب القروض العامة.
363	1-2-1- تطور الإيرادات الفعلية الإجمالية في الموازنة.
366	1-2-2- تطور الإنفاق العام الفعلي (الجاري والتنموي).
368	1-2-3- تحديد حجم العجز المالي.
372	1-3- تطور حجم القرض العام خلال الفترة 70-90م.
372	1-3-1- العجز النقدي والعجز المالي.
373	1-3-2- أهمية طلب القرض العام في تغطية العجز النقدي والمالي.
379	1-3-3- مقارنة بين حجم القرض العام والإيرادات العامة غير النفطية.
381	1-4- أنواع ومصادر القرض العام في ليبيا.
386	1-5- أعباء القرض العام ومخصصات استهلاكية.
386	1-5-1- أعباء القرض العام.
388	1-5-2- تسديد القرض العام (مخصصات استهلاك القرض العام).
390	1-6- القرض العام وعرض النقود.
390	1-6-1- تطور القرض العام وتطور عرض النقود.
395	1-6-2- آثار الاقتراض المتزايد من الجهاز المصرفي على الاقتصاد الوطني.
397	1-7- القدرة الائتمانية للاقتصاد الليبي (الحدود القصوى لمديونية القطاع العام).
406	2- مساهمات المصرف المركزي في تمويل الميزانية العامة للدولة.
407	2-1- عوائد الخزنة العامة من إصدار العملة.

- 412 2-2- تطور حصة الميزانية من الأرباح الصافية للمصرف المركزي.
- 414 2-3- أهمية تحويلات المصرف المركزي في تغطية المصروفات العامة.
- 427 هوامش الفصل الثالث من الباب الثالث
- 428 الفصل الرابع. تخطيط الإيرادات العامة
(تعبئة الموارد المالية وإداراتها)
- 429 1- الانتقادات الموجهة للنظام الضريبي.
- 436 2- إعادة النظر في النظام الضريبي المعمول به حالياً.
- 439 3- معالجة مشاكل جباية الضرائب.
- 444 4- مكافحة التهرب من دفع الضرائب.
- 447 5- تطوير الكادر الوظيفي لدى مصلحة الضرائب.
- 449 6- الإصلاح الضريبي (الإصلاح الجبائي).
- 456 7- التشريعات الخاصة بزيادة الإيرادات العامة.
- 465 هوامش الفصل الرابع من الباب الثالث
- الباب الرابع
- 467 تخطيط النقد الأجنبي
- 468 الفصل الأول. عوامل العرض والطلب على النقد الأجنبي وإمكانيات التأثير فيهما.
- 469 1- عوامل عرض النقد الأجنبي.
- 475 2- عوامل الطلب على النقد الأجنبي.
- 477 1-2- العملة المبيعة لتغطية قيمة الواردات.
- 484 2-2- تحويلات الخزنة العامة بالعملة الأجنبية.
- 486 2-3- العملة الأجنبية المبيعة للأستعمالات الأخرى.
- 491 2-4- العملة المبيعة لأغراض السفر والسياحة.
- 493 2-5- تحويلات العملة الأجنبية لأغراض الحج والعمرة.

الرقم	الموضوع
494	3- إمكانيات التأثير في عوامل العرض والطلب علي النقد الأجنبي.
494	3-1- إمكانيات التأثير في عوامل العرض.
495	3--2- إمكانيات التأثير على عوامل الطلب.
506	هوامش الفصل الأول من الباب الرابع
508	الفصل الثاني. الموازنة الإستيرادية
508	1- الموازنة الإستيرادية، نشأتها، أهدافها ومكوناتها.
513	2- تطور مخصصات الموازنة الإستيرادية خلال الفترة 82-1992.
516	3- توزيع مخصصات الموازنة الإستيرادية خلال الفترة 1983-1992.
522	4- تنفيذ الموازنات الإستيرادية خلال الفترة 1982-1992.
	هوامش الفصل الثاني من الباب الرابع
543	المراجع:-
543	أولا. الكتب.
546	ثانيا. الدراسات والأبحاث
548	ثالثا. المجلات والصحف المتخصصة
548	رابعا. منشورات المؤسسات الرسمية
550	خامسا. المراجع الأجنبية